توصيات المؤتمر الدولي التاسع للتنمية والبيئة في الوطن العربي

في رحاب جامعة أسيوط وعلى مدار ثلاثة أيام كاملة وبرعاية كريمة من **السيد الأستاذ الدكتور / خالد عاطف عبدالغفار** - وزير التعليم العالي والبحث العلمي **والسيد الأستاذ الدكتور / خالد محمد فهمي** – وزير الدولة لشئون البيئة **والسيد المهندس الوزير / ياسر الدسوقي عطيه** محافظ أسيوط **والسيد الأستاذ الدكتور / أحمد عبدة عبدالحافظ جعيص** - رئيس الجامعة تم **عقد**" **المؤتمر الدولي التاسع للتنمية والبيئة فى الوطن العربى** " فى الفترة من ١٥-١٧ أبريل ٢٠١٨ والذى نظمه قطاع خدمة المجتمع وتنمية البيئة بجامعة أسيوط تحت رئاسة **السيد الأستاذ الدكتور / محمد محمد عبداللطيف** – نائب رئيس الجامعة لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة وبمشاركة نحو ٣٤٥ مشاركاً يمثلون ١٥ خمسة عشر دولة عربية وهى :

(السعودية -السودان – العراق – اليمن – فلسطين – ليبيا – الجزائر – المغرب – تونس – الكويت – البحرين – لبنان – سوريا – الإمارات العربية -عمان) وتمثل أربعين جامعة عربية، بالإضافة إلى العديد من الباحثين من جمهورية مصر العربية يمثلون أربعة عشر جامعة مصرية، علاوة على باحثين من جامعة الأزهر والمراكز البحثية ووزارة البيئة وهيئة الطاقة الذرية ووزارة النقل والشركات والمؤسسات الصناعية والجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية والعاملة فى المجالات البيئية والإعلام.

وقد بلغت عدد الأبحاث الملقاة (١١٠) بحثاً فى ستة عشر محوراً نوقشت على مدار خمسة عشر جلسة علمية وجلستين إحداها إفتتاحية والأخري ختامية وهى محاور : " الملوثات البيئية (الكيميائي والفيزيائي) -التغيرات المناخية – البيئة والإعلام – التشريعات البيئية – التنوع البيولوجى – إدارة المخلفات – المجتمعات السكانية والبيئة – إدارة الموارد المائية – التصحر واستصلاح الأراضى – دور الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية – نظم المعلومات الجغرافية والبيئة – البيئة وصحة المجتمع – الطاقة والبيئة – الفنون والبيئة –

التكنولوجيا والبيئة – ومحور التنمية والبيئة " ، بالإضافة إلى ٣١ بحثاً معلقاً .، وبوجه عام قد اتسعت آفاق النقاش لتتناول سبل إثراء البحث العلمى المشترك بين الجامعات والمراكز البحثية المتخصصة ومتطلبات تعظيم الفائدة منها مع التركيز على دعم وتوثيق التواصل بين الجامعات ومراكز الإنتاج والصناعة فى الأقطار العربية والاستفادة من كل التجارب مجتمعة فى تطوير وتفعيل هذا التعاون. وبالإضافة إلى اللقاءات الترويحية والاجتماعية التى عقدت على هامش المؤتمر ، للتعريف بإقليم شمال وجنوب مصر . وأخيراً فقد حرص المشاركون فى المؤتمر على إظهار وتأكيد اقتناعهم الصادق والأمين بأهمية العمل البحثى العربى الجماعى فى المجالات البيئية ، كما أظهرت أعمال المؤتمر ومناقشاته واللقاءات التى تمت بين أعضائه أن جميع المشاركين قد أبدوا اتفاقاً عاماً حول الأهمية القومية العربية لمثل هذه الملتقيات والمنتديات العلمية كآلية لدعم الالتقاء وتبادل الأفكار بين الأشقاء وصهر مشاعر الود والمحبة بينهم فى بوتقة من الولاء الأصيل والانتماء الواعى لأمتهم العربية والعمل الدائم والأمين للارتقاء بها إلى مكانة تليق بها كخير أمة أخرجت للناس .

وقد انتهى المؤتمر إلى ما يلى من توصيات :

١- وضع تصور مستقبلى للموارد المائية العربية مع تنميتها لمواجهة التغيرات المناخية القادمة من خلال : ترشيد استخدام المياه المستخدمة فى الزراعة وتعديل التركيب المحصولي وزراعة النباتات قليلة الاحتياجات المائية ، والاتجاه لتحلية واستخدام مياه البحار مع نشر الوعي المائي لدى أفراد الشعب العربى وتنمية الموارد المائية المتاحة حالياً .

٢- ضرورة دعم المشاركة بين قطاع الحكومات العربية ومؤسسات القطاع الخاص ومراكز البحوث والدراسات البيئية من خلال تجارب ونماذج مصغرة لمشروعات تنموية تحافظ على الموارد البيئية العربية وتحميها من الأخطار والتهديدات الموجهه لها وترعاها جامعة الدول العربية.

٣- ضرورة تعميم استخدام الطاقة المتجددة (شمسية- رياح – مائية - .....) من خلال الدراسات العلمية وتوفير الميزانيات الخاصة بإقامة هذه المشروعات مع عمل تشريعات لضرورة إستخدام الطاقة المتجددة في المدن

الجديدة كأحد المتطلبات الهامة في التراخيص علاوة على عمل ندوات ومؤتمرات وبحوث ودراسات بالاستعانة بالمراكز البحثية وصولاً إلى الجدوى الاقتصادية والبعد الاستراتيجي لاستثمار مصادر هذه الطاقة المتجددة في الوطن العربي عامة.

٤- تطوير برامج التنمية البشرية باعتبارها حجر الزاوية فى دعم البيئة والتنمية وبالتركيز على مدخل التنمية المستدامة والمتواصلة بما يدعم ويحافظ على البيئة ومواجهة تحدياتها .

٥- التأكيد على إدراج مقررات بيئية في المناهج الدراسية اليومية فى مراحل التعليم المختلفة للوقوف على أهمية البيئة والمحافظة على سلامتها والنهوض بها وأهميتها في حياتنا ، لدعم الثقافة البيئية العربية.

٦- الإستفادة القصوى من تدوير المخلفات بأنواعها المختلفة لتقليل التلوث البيئي من ناحية ورفع الاقتصاد القومي من ناحية أخرى مع الاهتمام بتكنولوجيا تحويل المخلفات الصلبة إلى طاقة مفيدة .

٧- إنشاء هيئات بكافة الأجهزة الإعلامية بالدول العربية تختص برفع مستوى الوعي البيئي وتهتم بالقضايا البيئية وحمايته من التلوث بدرجة تتناسب مع تزايد مخاطر التلوث عربياً وعالمياً.

٨- ضرورة الاعتماد على تكامل البيانات المرصودة فعلاً من هيئة الأرصاد على البيانات المشتقة من المرئيات MODIS الفضائية . لاسيما وأن تلك المرئيات الفضائية تغطى العالم بأكملة .

٩- استخدام البدائل البيولوجية الآمنة لمكافحة الآفات الزراعية ، وتشجيع الدراسات والبحوث التى تختص بإنتاج تلك البدائل مع التأكيد على ضرورة استخدام التسميد العضوي (الكمبوست) والبيولوجى كوسائل آمنة مكملة لبرامج الأسمدة بشتى أنواعها واستخدام المستخلصات النباتية .

١٠- وضع برامج تدريبية للعاملين فى مجال الإعلام المرئى والمقروء والمسموع والتى تتعلق بكافة التقارير الميدانية عن المشاكل البيئية مع وضع وابتكار حلول وطرق تقوم على نشاطات ميدانية فعلية .

١١- إنشاء مجلس تعاون عربي بيئي لدعم التعاون العربي في مجال التنمية البيئية تكون نواته مراكز البحوث البيئية فى الجامعات العربية،ويعمل تحت مظلة جامعةالدول العربية.

١٢- ضرورة وضع ضوابط دولية للحد من انتشار العشوائيات والجيوب غير الحضرية داخل المدن الكبرى بالدول العربية من خلال استخدام طرق وأساليب تخطيطية جديدة يراعى فيها التنمية البيئية المستدامة وإنشاء المعاهد البحثية المتخصصة فى هذا المجال .

١٣- ضرورة الإهتمام بالمحميات الطبيعية في جميع الدول العربية للحفاظ على التنوع البيولوجي لنصل بها إلى النسبة العالمية (١٠ %) .

١٤- العمل على تحويل قضية البيئة إلى قضية وطنية أسوة ببقية القضايا الأخرى للتحول والانتقال المجتمعى .

١٥- إحالة توصيات مؤتمر التنمية والبيئة إلى جامعة الدول العربية للمتابعة والتنسيق فى تفعيل أهدافه ، وإلزام جامعة الدول العربية بوضع وزراء الصناعة والزراعة والصحة والتعليم العرب أمام مسئولياتهم وإدراج قضايا البيئة فى جدول أعمالهم فى اجتماعاتهم على مستوى الخبراء والوزراء .

١٦- إنشاء صندوق عربى ممول من كافة الدول العربية تحت رعاية مراكز البحوث البيئية فى الجامعات العربية وتحت مظلة الجامعة العربية لدعم أنشطة الحرف التراثية والصناعات المختلفة (صغيرة - متوسطة - كبيرة) وحمايتها من التعرض للاندثار وتسويقها بهدف تنمية البيئة والمجتمعات ذات التراث الحضارى العظيم وحمايتها من الغزو الأجنبى الموجه من دول شرق أسيا والصين .

١٧- ضرورة تطوير وتفعيل وتوحيد التشريعات البيئية بكافة الدول العربية لتتماشى مع الأنظمة العالمية .

١٨- التأكيد على أهمية دراسة أنماط التغيرات المناخية لكونها تعكس بجلاء النظم الطبيعية على الاستجابة للتغيرات المناخية .

١٩- معالجة مشكلات البيئة إعلاميا بشكل دائم وأستراتيجية مستمرة بدلا من معالجتها بشكل موسمي مرتبط بأزمات البيئة .

٢٠- ضرورة استخدام البيانات المتاحة على المستوى اليومى واستخدام أنماط تغيرات العناصر المناخية فى بيان مدى تأثير البلدان المختلفة جراء التغيرات المناخية .

٢١- العمل على إعداد خريطة بإستخدام الأراضي للأغراض الزراعية وتحديد الأنواع النباتية التي يمكن زراعتها .

٢٢- الإستثمار العربي في المجال الزراعي بشقيه الزراعي والحيواني خاصة في الدول ذات الموارد الكبيره في هذا المجال .

٢٣- التأكيد على وجود آلية لمتابعة تنفيذ هذه التوصيات وإعطاء تقارير دورية لها .

يوم الصحة العالمي

في عام ١٩٤٨ قامت جمعية الصحة العالمية بالدعوة إلى تكريس "يوم عالمي للصحة" لإحياء ذكرى تأسيس منظمة الصحة العالمية. وفي عام ١٩٥٠، جرى الاحتفال سنويا بيوم الصحة العالمي في السابع من أبريل.حيث يتم في كل عام، اختيار موضوع ليوم الصحة العالمي وذلك للتركيز على مجال معين من المجالات التي تثير القلق وتحظى بالأولوية في سلم منظمة الصحة العالمية. ويعد هذا اليوم مناسبة لاستهلال برنامج دعوي طويل الأجل يتم في إطاره الاهتمام بشتى الأنشطة وتخصيص موارد لفترة لا تقتصر على يوم السابع من أبريل، بل تتجاوزه لإنجاز نشاطات أخرى على مدى العام . أما دستور المنظمة فقد جاء في مايو عام ١٩٨٤ عندما صادقت ست وعشرون ٢٦ دولة من الدول الأعضاء الإحدى و الستين، بالموافقة عليه. فيما بعد عقدت الجمعية العمومية الأولى للصحة العالمية في جينيف بحضور مندوبين من ثلاث وخمسين ٥٣ دولة أصبحوا فيما بعد أعضاء في المنظمة . ويعد يوم الصحة العالمي بمثابة حملة عالمية تدعو كل فرد من القيادات العالمية إلى عامة الناس في كل البلدان إلى التركيز على مشكلة صحية واحدة لها آثار عالمية. ويعد يوم الصحة العالمي بتركيزه على القضايا الصحية الجديدة والمستجدة، فرصة للشروع في عمل جماعي من أجل حماية صحة الناس وعافيتهم.وأكدت منظمة الصحة العالمية على أن عام ٢٠١٢ فاق عدد المسنين عدد الأطفال على الصعيد العالمي وبالتالي تم تركيز منظمة الصحة العالمية في احتفالها باليوم العالمي للصحة على إعداد مقدمي الخدمات الصحية والمجتمعات لتلبية احتياجات المسنين الصحية، ويشمل ذلك، الوقاية من الأمراض المزمنة المرتبطة بتقدم السن ومكافحتها وتصميم سياسات مستدامة بشأن الرعاية الطويلة الأجل، والرعاية اللطيفة، واستحداث خدمات وأماكن مناسبة للمسنين، حتى يحافظوا على صحتهم ويفيدوا مجتمعاتهم على الدوام. وأوضحت منظمة

الصحة أن التعمير طويلا يعد من علامات الصحة، وأن تشيخ سكان العالم، فى البلدان النامية والبلدان المتقدمة، هو مؤشر على تحسن الصحة العالمية، وبات عدد المسنين، أولئك الذين يبلغون من العمر ستين ٦٠ عاما فما فوق، يناهز ستمائة وخمسين ٦٥٠ مليون نسمة على الصعيد العالمي ومن المتوقع أن يرتفع هذا العدد ليبلغ ملياري نسمة بحلول عام ألفين وخمسين٢٠٥٠م! غير أن هذا الاتجاه الإيجابي ترافقه بعض التحديات الصحية الخاصة في القرن الحادي والعشرين، فمن الضروري إعداد مقدمي الرعاية الصحية والمجتمعات لتلبية احتياجات المسنين، تدريب المهنيين الصحيين على تقديم خدمات الرعاية للمسنين وتوقي الأمراض المزمنة التي تصيب المسنين وتدبيرها العلاجي، وتصميم سياسات مستمرة في مجال الرعاية الطويلة الأجل واستحداث خدمات ومرافق ملائمة للمسنين .

منظمة الصحة العالمية تطلق شعار "الصحة للجميع" فى يوم الصحة العالمى

يحتفل العالم هذا الشهر بيوم الصحة العالمي لعام ٢٠١٨ ، في إطار " التغطية الصحية الشاملة للجميع وفى كل مكان" تحت شعار "الصحة للجميع".

وقالت المنظمة اليوم أن تحقيق التغطية الصحية الشاملة يحول دون وقوع الناس في براثن الفقر، إذ يضطرون إلى سداد تكاليف الرعاية الصحية، وغيابها يؤثر تأثيراً سلبياً على حياة ملايين الأشخاص والمجتمعات ورفاهيتهم في جميع أنحاء العالم، لا سيما في البلدان منخفضة الدخل، وتتيح التغطية الصحية الشاملة مزيداً من الفرص أمام الناس للعمل وكسب العيش، وتزيد فرص الأطفال في بلوغ قدراتهم الدراسية الكاملة، وهي الأساس الذي تقوم عليه التنمية الاقتصادية طويلة الأمد.

وأضافت: لقد تأسست منظمة الصحة العالمية على المبدأ الذي يقضي بحق كل فرد في أن يتمتَّع بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه. ومع ذلك، يقع ما يقرب من ١٠٠ مليون إنسان في براثن الفقر المدقع، مجبرين على العيش بدخل ١.٩٠ دولار أمريكي فقط أو أقل في اليوم، لأنهم يضطرون لدفع تكاليف الخدمات الصحية من جيوبهم الخاصة.

وفي إقليم شرق المتوسط، يمثل الإنفاق الشخصي المباشر ٤٠% من الإنفاق الصحي؛

وأكثر الأشخاص تضرراً من هذا الوضع هم ذوو الدخول المنخفضة والمحرومون من الحماية الاجتماعية، ويواجه ما يصل إلى ٥٥.٥ مليون شخص في مختلف أنحاء الإقليم ضائقة مالية نتيجة لما يدفعونه من مالهم الخاص على الصحة؛ وتدفع هذه التكاليف ما يصل إلى ٧.٧ ملايين شخص إلى الوقوع في براثن الفقر. وتبلغ المدفوعات الشخصية على الخدمات الصحية أكثر من ٧٠٪ من إجمالي الإنفاق الوطني على الصحة في بعض بلدان الإقليم.

http://www.masmoo3.com/ArticleDetails/19

كسوف الشمس:

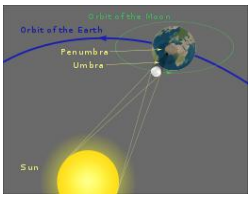

هو نوع من الكسوف يحدث عندما تكون الأرض والقمر والشمس على استقامة واحدة تقريبا ويكون القمر في المنتصف أي في وقت ولادة القمر الجديد عندما يكون في طور المحاق مطلع الشهر القمري بحيث يلقي القمر ظله على الأرض وفي هذه الحالة إذا كنا في مكان ملائم لمشاهدة الكسوف سنرى قرص القمر المظلم يعبر قرص الشمس المضئ.

وبالرغم من أن القمر يتواجد مرة كل مطلع شهر قمري بين الشمس والأرض وكذلك قد يكون القمر في طور البدر وبعيدا في مداره عن الأرض بحيث لا يحدث الخسوف ويعود هذا إلى المدار الإهليلجي للقمر حول الأرض وميل مدار القمر حول الأرض على المستوى الكسوفي بزاوية ٥ درجات بحيث لا تتواجد الأجرام الثلاثة على مستقيم واحد بالضرورة مطلع ومنتصف كل شهر. ويتقاطع مدار القمر في دورانه حول الأرض مع المستوى الكسوفي في موضعين يسميان العقدة الصاعدة والعقدة النازلة فلو كان مستوى مدار القمر حول الأرض منطبقا على المستوى الكسوفي لحصل كسوف نهاية كل شهر قمري بالضرورة ولحدث خسوف قمري منتصف كل شهر قمري لكن ظل القمر لا يسقط على الأرض إلا عندما يكون القمر في إحدى عقدتيه أو قريبا منهما لافتا إلى أن فترة الكسوف ترتبط بفارق الحجمين الظاهرين للشمس والقمر، بحيث تحدث أطول فترة للكسوف الكلي عندما يكون القمر في الحضيض (أقرب ما يكون إلى الأرض) وتكون

الأرض في الأوج (أبعد ما تكون عن الشمس). بشكل عام قد تستمر عملية الكسوف الكلي من بدايتها إلى نهايتها قرابة الثلاث ساعات ونصف. أما مرحلة الكسوف الكلي (أي استتار قرص الشمس بشكل كامل) فهي تتراوح من دقيقتين إلى سبع دقائق في أحسن الأحوال، ويعود السبب إلى أن قطر بقعة ظل القمر على الأرض لا يصل في أحسن الأحوال لأكثر من ٢٧٠ كيلومتر، وبما أن سرعة حركة ظل القمر على الأرض تبلغ قرابة ٢١٠٠ كيلومتر في الساعة فإن المسافة ٢٧٠ كم تقطع خلال مدة تقارب السبع دقائق. لهذا لا تدوم مدة الكسوف الكلي أكثر من هذه المدة أبدا.

يمكن أن يؤدي النظر نحو الشمس بصورة مباشرة إلى أذية دائمة للعينين أو الإصابة بالعمى، لذلك تُستخدم تقنيات خاصة لحماية العينين أو اتباع أساليب غير مباشرة عند مشاهدة الكسوف الشمسي. من الآمن بمكان مشاهدة الطور الكلي (لحظة اكتمال حجب القرص الشمسي) للكسوف الكلي للشمس بالعين دون استخدام وسيلة حماية؛ إلّا أن هذه الممارسة خطيرة إلى حد كبير، والسبب يكمن في عدم قدرة معظم الناس على التعرف على أطوار الكسوف الكلي والذي قد يستمر لأكثر من ساعتين في حين أن الطور الكلي (لحظة حجب القرص الشمسي) لا تتعدى زمناً أقصاه ٧.٥ دقيقة في أي مكان يقع فيه الكسوف الكلي. وقد يسعى بعض الهواة المولعون بالكسوف للسفر لمواقع نائية حول العالم بغية مشاهدة أو رصد حوادث كسوف الشمس المركزية المتوقعة.

https://ar.wikipedia.org/wiki

أسرة النشرة

الأستاذ الدكتور/ محمد محمد عبداللطيف

نائب رئيس الجامعة لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة

أ.د. ثابت عبدالمنعم إبراهيم	بيطري
أ.د. على حسين على زرزور	طب
أ.د. فاروق عبدالقوى عبدالجليل	زراعة
أ.د. محمد أبو القاسم محمد	هندسة
أ.د. حسام الدين محمد عمر	علوم
أ.د. آمال محمد ابراهيم	زراعة
أ.د. عادل عبده حسين	هندسة
د. عصام عادل أحمد	آداب
د. حسام الدين مصطفى محمد	تربية نوعية